سياسة الابتكار في الجزائر و دورها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

أ.د. يوسف بومدين– جامعة الجزائر 3

أ. شتوان صونية– جامعة جيجل

chetouane.sonia@gmail.com

الملخص:

تعتمد الجزائر على غرار العديد من الدول السائرة في طريق النمو بشكل أساسي على صادرات المحروقات التي تمثل أزيد من 97 % من الناتج الداخلي الخام. و لم تتمكن إجراءات دعم و تشجيع الصادرات خارج المحروقات، و التي شرع فيها منذ 1996 من رفع مستوى النسيج الصناعي الجزائري الذي لا تتعدى صادراته 3 % من الناتج الداخلي الخام.

و من المتوقع أن تعطي السياسة الجديدة للحكومة الجزائرية في مجال الابتكار دفعة قوية للاقتصاد الجزائري عن طريق الرفع من مستوى المؤسسات الجزائرية لتضاهي نظيراتها في الدول المتقدمة و تصبح ذات قدرة تنافسية، و من ثم تتمكن من غزو الأسواق الدولية و اكتساب حصة فيها، ما يؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات. و بهذا يهدف هذا البحث إلى إبراز سياسة الابتكار في الجزائر و مؤشراته، و إلى أي مدى يمكن الاعتماد على هذه السياسة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، البحث و التطوير، براءات الاختراع، الصادرات

abstract :

as in many developing contries, exports in Algeria depends mainly on hydrocarbon that represents more than 97% of the GDP(gross domestic product). And all the procedures and measures made by the state since 1996 could not manage to improve the industrial fabric whose exports are less than3%.

It is expected that the new direction of the Algerian government towards innovation will boost the Algerian economy. it will raise the level of small and medium enterprises to become more competitive in international markets and to get more market share. And by the way out of hydrocarbon exports will increase.

thus, it is important to insist on the need for innovation as well as the need to supprt it in order to be side to side with developed countries.

this research tries to prove the importance of this new direction towards innovation in the process of boosting out of hydrocarbon exports in Algerian.

Keywords :innovation, research and development, Patents, exports

مقدمة:

في ظل اقتصاد معولم يتميز بالتطور و التكنولوجيا العالية، اشتدت المنافسة الدولية، و لم يعد بمقدور الدول أن تنعزل عن تأثير هذا الاقتصاد؛ فقد أصبح لزاما عليها أن تدخل بقوة في المنافسة من أجل ضمان حماية اقتصادياتها المحلية و الحصول عل حصة في السوق الدولي.

و الجزائر–كدولة سائرة في طريق النمو– ليست بمعزل عن هذه التغيرات الاقتصادية الدولية. فقد أصبح من الضروري على المؤسسات الجزائرية مواجهة هذه المنافسة القوية التي أضحت تهدد حصصها في السوق الوطنية، و يمكن أن تؤثر أيضا على توسعها و تطورها إذا لم تتوفر هذه الأخيرة على قاعدة تكنولوجية جد متطورة لتتأقلم مع بيئة دولية سريعة التغير.

و قد شكل موضوع تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات أحد التحديات الرئيسية للاقتصاد الوطني. كما شكل الابتكار أحد الدعائم الأساسية التي اتجهت الدولة إلى تبنيها من أجل ترقية النسيج الصناعي الوطني و النهوض بقدرته التنافسية و بالتالي رفع قدرته على التصدير؛ نظرا لكونه يهدف إلى نشر التكنولوجيا و خلق الظروف الملائمة التي تسمح للأفكار و المنتوجات و الأنماط الجديدة بالتحول إلى مزايا اقتصادية و اجتماعية.

و رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة في مجال دعم الابتكار الوطني لاسيما في ما يتعلق بالإنفاق على البحث و التطوير و حماية الملكية الصناعية و الفكرية إلا أن هذه الجهود لا تزال جد بعيدة عن مستوى الدول المتطورة.

1. **الإشكالية**:يمكننا تحديد المشكلة الأساسية للبحث في ما يلي:

هل توجد علاقة بين تطور الابتكار و نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

2. **الفرضيات**:

- توجد علاقة طردية بين تطور عدد براءات الاختراع و تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؛
- توجد علاقة طردية بين تطور نفقات البحث و التطوير و تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

3. **أهمية الموضوع**:تكمن أهميته في لفت انتباه متخذي القرار في الجزائر إلى ضرورة دعم الأنشطة التي تتسم بروح الإبداع و الابتكار لما لها من دور كبير في زيادة الإنتاجية و القدرة التنافسية و بالتالي زيادة نمو الصادرات الذي تسعى إلى تحقيقه جميع البلدان المتطورة و النامية من خلال سياساتها الاقتصادية و الذي من شانه أن يؤدي إلى تحسين ميزان مدفوعاتها من حيث بنيته و رصيده.

4. **منهجية الدراسة و أدوات التحليل**:من أجل معالجة موضوع الدراسة و الإجابة على إشكالية الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

و سنعالج بحثنا هذا في ثلاثة محاور أساسية:

أولا: الابتكار في الجزائر: واقع و آفاق

ثانيا: الصادرات في الجزائر : الوضع الراهن و استراتيجيات التطوير

ثالثا: تحليل أثر الابتكار على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

أولا: الابتكار في الجزائر: واقع و آفاق

لقد أصبح الابتكار في ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم محطّ اهتمام كل الدّول، سواء المتقدمة منها أو السّائرة في طريق النمو، و الجزائر هي الأخرى وجهت اهتمامها نحو الابتكار من أجل بعث التنافسية في نسيجها الصناعي، و لذلك سنتعرف في هذا المبحث على جوانب الابتكار و واقعه في الجزائر.

1. مفاهيم عامة حول الابتكار:

1.1. التعريف و الخصائص:

لقد حاز موضوع الابتكار على اهتمام العديد من كتاب الإدارة في السنوات الأخيرة، و لا ريب في أن هذا الاهتمام المتزايد يعود إلى أهمية موضوع الابتكار بوصفه ظاهرة شديدة التعقيد و متعددة الأبعاد[i]. و الملاحظ أن التعاريف التي تناولت مفهوم الابتكار تعددت و اختلفت تبعا لاختلاف مناهج الباحثين، و اهتماماتهم العلمية و مدارسهم الفكرية. و يعد جوزيف شومبيتير أول من أشار إلى موضوع الابتكار في كتابه "the theory of economic development" الذي نشر لأول مرة سنة 1911[ii]. و يتمثل الابتكار حسب شومبيتر في طرح منتجات أو طرق إنتاج جديدة، و فتح أسواق أخرى و إيجاد أشكال تنظيمية جديدة في الصناعة، و قد عرفها لاحقا ب "عملية الهدم الخلاق"[iii]. و يؤكد P. F. Drucker هذه الفكرة؛ إذ يعرف الابتكار ب " التخلي المنظم عن القديم"[iv]؛ و يعني بالمقابل الإدخال المنظم للجديد. أما دليل أوسلو فقد عرف الابتكار كما يلي[v]: " الابتكار هو تنفيذ لمنتج (سلعة أو خدمة) أو عملية جديد (جديدة)، أو محسن (محسنة) بشكل معتبر أو أسلوب تسويق جديد، أو أسلوب تنظيمي جديد في ممارسات أعمال أو في تنظيم مكان العمل أو في العلاقات الخارجية". و يعتبر هذا التعريف تعريفا شاملا يجمع اكبر قدر ممكن من أنواع الابتكارات؛ مثل ابتكار المنتجات، ابتكار طرق الإنتاج، الابتكار التنظيمي بالإضافة إلى الابتكار التسويقي. كما أن هذا التعريف ميز بين الإبداع و الابتكار و أكد على الفرق بينهما، إذ اعتبر الابتكار عبارة عن عملية تنفيذ الأفكار المولدة، و سنتبنى هذا المفهوم في بحثنا هذا.

و على العموم يمكننا حصر أهم خصائص الابتكار في النقاط الآتية :

- الابتكار هو عبارة عن منتج ملموس أو عملية أو إجراء داخل المنظمة؛
- لابد أن يمثل الابتكار شيئا جديدا بالنسبة للمجتمع محل تطبيقه(جماعة عمل ، إدارة المنظمة ككل) حتى و إن لم يكن جديدا بالنسبة للأفراد الذين يقومون بانجازه؛
- يجب أن يكون الابتكار شيئا مقصودا و ليس عارضا؛
- يجب أن يهدف الابتكار إلى تحقيق فائدة للمنظمة؛

- يجب أن يتسم الابتكار بعمومية آثاره و فوائده.

1. 2. أهم أنواع الابتكار:

➢ **الابتكار التكنولوجي:**

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الابتكار التكنولوجي كما يلي :

" الابتكارات التكنولوجية تغطي المنتجات الجديدة والأساليب الفنية الجديدة، وأيضا التغييرات التكنولوجية المهمة للمنتجات وللأساليب الفنية، ويكتمل الابتكار التكنولوجي عندما يتم إدخاله للسوق (ابتكار المنتج) أو استعماله في أساليب الإنتاج (ابتكار الأساليب)، إذاً الابتكارات التكنولوجية تؤدي إلى تدخل كل أشكال النشاطات العلمية، التكنولوجية التنظيمية، المالية والتجارية"[vi].

➢ **الابتكار التنظيمي:**

أوضح (**Daniel Robey**) أن أغلب المجالات التي يشملها الابتكار التنظيمي من خلال تعريفه للابتكار الإداري بأنه « يشتمل على التغيرات في الهيكل التنظيمي، وتصميم الأعمال، وعمليات المنظمة، سياسات واستراتيجيات جديدة، ونظم رقابة جديدة،...وغيرها»[vii]، ويدعم هذا التعريف الذي قدمه تايلور في رؤيته الهندسية (One Best Way) بأن الابتكار الإداري هو« الإتيان بالجديد بكل ما يتجاوز الطريقة الواحدة إلى الطرق المتعددة التي تعني أن الفاعلية الإدارية لها أكثر من طريقة لتحقيق الأهداف الإدارية بكفاءة عالية»[viii].

➢ **الابتكار الإضافي(l'innovation complémentaire)**:

يعرف الابتكار الإضافي بأنه « الابتكار الذي يذهب إلى ما وراء الوظائف التقليدية»[ix]، كأن يقوم محترفو التسويق بتطوير برنامج تسويقي بمساعدة الزبائن، وتعزيز برنامج خدمة عامة فريدة، يعد هذان ابتكار إضافي. وأكد نفس الشيء (**West et al**) أن هذا الابتكار يتعلق بالبرامج والخدمات التي تتجاوز النشاطات الوظيفية الأساسية للمنظمة، مثل برامج تنمية الوظائف التعليمية والمكاتب العامة، وبذلك نجد أن هذه الابتكارات تحدث تغيرات في أهداف المهام

في الحقيقة كل الأنواع الابتكار غير التكنولوجية إنما هي في الواقع مواصلة لهذا الأخير من خلال المحافظة على الزبون وضمان تقديم السلع والخدمات بالطريقة الجيدة التي تجعل الزبون راضياً ومتفاعلاً مع المنظمة، وتعتمد عليه المنظمة في الاستفادة من آرائهم، والعمل على تقديمها من خلال تجاوز الوظائف التقليدية للإدارة، فكل الخدمات الإضافية هي التي تحدد الميزة التنافسية للمنظمة..

3.1. أهم مصادر الابتكار:يشير الكاتب دريكر (Drucker,1985) إلى وجود عدد من مصادر الابتكار التي توفر للمنظمة فرصة لإبداع وابتكار ما هو جديد منها ما يتعلق بالبيئة الخاصة (بيئة الصناعة) ومنها ما يتعلق بالبيئة العامة.

- **مصادر الابتكار في البيئة الخاصة** (الصناعة):-
  - مصادر الابتكار غير المتوقعة؛
  - عدم الكفاية؛
  - الابتكار على أساس الحاجة للعملية ذاتها؛
  - التغيرات في الصناعة وهيكل السوق.
- **مصادر الابتكار في البيئة العامة**:
  - التغيرات السكانية؛
  - التغيرات في الإدراك، الأنماط، والمعاني المتداولة في المجتمع؛
  - المعرفة الجديدة.

2. مؤشرات الابتكار:هناك عدة مؤشرات لقياس الابتكار(و خاصة التكنولوجي)، من أهمها:

2. 1. نفقات البحث و التطوير:تستعمل بشكل واسع قيمة البحث و التطوير كمقياس للاستثمارات في الابتكار، ففي الولايات المتحدة مثلا تجبر المؤسسات التي لها ميزانيات معتبرة في البحث و التطوير على إضافة هذه القيمة في الميزانيات السنوية. فقيم نفقات البحث و التطوير تبين مدى اهتمام المؤسسات بالابتكار و الإنفاق عليه و هل هو من الأولويات الإستراتيجية لها أم لا. لكن في العديد من الدول إظهار هذه القيمة ليس إلزاميا مثلا في الجزائر.

و نشير في هذا الإطار إلى مبادرة وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار؛ حيث طلبت من المؤسسات الاقتصادية الصناعية تشكيل خلايا تختص بالبحث و التطوير من ضمن العمال الموجودين. و هذا يشير إلى فكرة تخصيص ميزانية للبحث و التطوير داخلها.كما يسمح برفع نسبة العاملين في مجال الابتكار إلى إجمالي عمال المنظمة.

2.2. عدد براءات الاختراع:و تتمثل في عدد براءات الاختراع التي تم منحها من طرف المراكز المتخصصة للمنظمات الاقتصادية في مدة زمنية معينة. خصوصا الاختراعات و تلجأ المؤسسات في الغالب إلى عدم التصريح بها للاحتفاظ بسريتها. و يسهر المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (inapi) على توزيع براءات الاختراع و حمايتها في الجزائر.

2.3.العلامات التجارية: العلامة التجارية هي إشارة توضع للتمييز بين السلع التي تنتجها منشأة ما عن تلك التي تنتجها منشآت أخرى. و توفر العلامة التجارية الحماية لمالكها عن طريق إعطائه الحقوق الحصرية لاستعمالها للتأشير على منتجات أو خدمات معينة أو السماح للغير باستعمالها مقابل تعويض مالي.

2. 4. الرسوم و النماذج :الرسم هو عبارة عن مجموعة من الخطوط، و الألوان التي تهدف إلى إعطاء مظهر خاص لمنتوج صناعي أو حرفي مهما كان. أما النموذج فهو عبارة عن شكل بلاستيكي، يمكن أن يحتوي على الألوان كما يمكن ألا يحتوي، كما أنه أي شيء صناعي يمكن استعماله كنموذج لتصنيع وحدات أخرى مماثلة، و الذي يتميز عن النماذج الأخرى من حيث التكوين الخاص به.

3. النظام الوطني للابتكار و علاقته بالملكية الفكرية :

1.3. أهدافه:يعتبر النظام الوطني للابتكار أحد المشاريع الذي تعمل الدولة الجزائرية عليه و هذا سعيا منها لتحقيق جملة من الأهداف يمكن اختصارها في ما يلي:

- تبنّي سياسة للابتكار تحدد مجموعة الأهداف المتناسقة و تطوير برامج النشاط عن طريق ضمان التنسيق (التناسق) و التفاعل بين مختلف الفاعلين في الابتكار(الوزارات، الوكالات، هيئات التمويل، المخابر الجامعية، مراكز البحث، الجمعيات و المنظمات الثقافية)؛
- خلق (تنفيذ) مجموعة من المؤسسات و الهياكل مكلفة بتنفيذ و متابعة هذه السياسة (الوكالة الوطنية للابتكار، مجلس وطني لمتابعة و تقييم البحث العلمي و الابتكار)؛
- تعزيز الشراكة الدولية في مجال ترقية الابتكار خاصة مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛
- تشجيع المبادرات الابتكارية على مستوى المؤسسة، تعزيز القدرات و الطاقات التكنولوجية، و إدخال تكنولوجيات الاتصال و المعلومات؛
- ترقية الطاقات الابتكارية من أجل قدرة أكبر على التكيف مع مستجدات التكنولوجيا؛
- توعية المؤسسات حول أهمية الابتكار في المسار التحسيني لقدرتها التنافسية؛
- تحيين بيئة العمل (المقاولة) و تكييفها مع المتطلبات خاصة منها متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(PME) من أجل مواجهة المنافسة الداخلية و الدولية.

2.3. أنشطة تنفيذ سياسة الابتكار: إن النظام الوطني للابتكار في مرحلة التصور و التنفيذ يهدف إلى تطوير و ترقية نشاطات الابتكار، البحث و التطوير و تحويل التكنولوجيا عن طريق تثمين نتائج البحث العلمي لفائدة المؤسسات الوطنية.

➢ **الإطار القانوني:** إن عملية التصور لابد أن تبدأ، أولا، انطلاقا من وضع إطار قانوني، تنظيمي، مؤسساتي،و في هذا الإطار يوجد مشروع قانون لدعم ترقية الابتكار و البحث و التطوير قيد الإنهاء منه؛ فهذا المشروع يحدد المبادئ، الأدوات و الإجراءات لدعم و تحفيز الابتكار.

➢ **أدوات تنفيذ سياسة الابتكار:** من اجل تنفيذ سياسة الابتكار من المتوقع أن يتم تأسيس:

❖ **الوكالة الوطنية للابتكار** التي سيكون من أبرز أدوارها:

- منح و تسيير إعانات الابتكار للمؤسسات الصناعية و المصالح التابعة للصناعة و هيئات البحث بمناسبة شراكتها مع المؤسسات؛

- دعم الابتكار في المؤسسات الصناعية التي تقوم بالابتكار عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.و التي تحقق وفرات خارجية؛
- دعم تحويل التكنولوجيا؛
- قياس نفقات البحث و التطوير للمؤسسات الصناعية، مستوى ابتكارها باستعمال الطرق الإحصائية. و غيرها من المهام.

❖ **المراكز التقنية الصناعية: التي** ستكون لها في الحقيقة مهام خاصة تخدم الصالح العام، مثل المساهمة في النشاطات المرتبطة بالمعلومات، التكوين، أو التنشيط التي تؤدي إلى تفعيل التنمية على المستوى التكنولوجي و كذلك الابتكار.

❖ **خلق مراكز تقنية لدعم الابتكار:** و هدفه تمكين المستغلين من الحصول على المعلومات التقنية المتعلقة ببراءات الاختراع المودعة على مستوى مكاتب الدول العضوة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية و كذلك الحصول على المجلات التقنية للمنظمة؛ فهذه المعلومات تشكل دعما لا يستهان به في توجيه نشاطات البحث و التطوير للابتكار.

إن النظام الوطني للابتكار يعبر عن سياسة وطنية، هذه السياسة لا يمكن الفصل فيها بين الابتكار و الملكية الفكرية؛ فالملكية الفكرية هي مجموع الحقوق الحصرية الممنوحة بسبب الابتكارات الفكرية، و ما يهمنا هنا هو الملكية الصناعية ،خاصة ، مثل براءات الاختراعات.

3.3. دور الملكية الفكرية : تمثل الملكية الفكرية مركز قوة بالنسبة للابتكار. فهذه الأخيرة أصبحت وسيلة إستراتيجية للدخول في المنافسة و لذا نجد الدول الرائدة تهتم بشدة بالملكية الفكرية. و الملكية الفكرية هي سلاح دفاعي هجومي في آن واحد، فهي تحمي حقوق المخترعين و المؤسسات و المبتكرة، و تمد جميع الفاعلين الاقتصاديين بوسائل ربح أسواق جديدة. و يعتبر الابتكار الهدف من وجود الملكية الفكرية. و في هذا المعنى فإن الملكية الفكرية(pi) توفر الحوافز(les incitations) اللازمة لجهود استثمارية معتبرة(الفكرة محمية و الحقوق حصرية).

إلى جانب هذا فإن أهمية الملكية الفكرية الصناعية تكمن في توفير براءات الاختراع جملة من المعلومات التقنية و العلمية التي تشمل و تغطي جميع القطاعات الصناعية كما توفر حلولا تكنولوجية للعديد من الصعوبات التي تعترض الصناعيين.

4. آليات تمويل الابتكار في الجزائر:إن الحديث عن تمويل الابتكار يدفعنا إلى تسليط الضوء على الهيكل المالي للمؤسسة المبتكرة، لمعرفة ما إذا كان السلوك الابتكاري له أثر على الهيكل المالي للمؤسسات. و في الحقيقة فإن العديد من الدراسات و الأبحاث أثبتت مدى صعوبة التمويل للمؤسسات المبتكرة. و من الملاحظات التي تم بلوغها هي أن النفقات على الابتكار هي على العموم نفقات المستخدمين، فالممولون الخارجيون مثل البنوك لا يرغبون في تقديم التمويل عن طريق رأس مال مخاطر إذا كانوا لا يستطيعون جني

أرباح من ذلك. فتمويل العملية الابتكارية يكون في الغالب ذاتيا. و انطلاقا من الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات المبتكرة و من أجل دعم الابتكار ضمن النسيج الصناعي الوطني الجزائري خصصت السلطة الجزائرية حسابان للتخصيص الخاص.

1.4 .الصندوق الوطني لترقية التنافسية الصناعية (FNPCI): بناء على المرسوم التنفيذي رقم 12-314 المؤرخ في 3-شوال-1433 الموافق ل21-غشت 2012 ، فإن الابتكار يعد أحد أوجه الإنفاق التي تم التركيز عليها ضمن التخصيص الخاص المتضمن في هذا الصندوق، و هذا من خلال نفقات الاستثمار المادي و غير المادي المتصل بالابتكار و الذي يساهم في تحسين النجاعة، و كذلك تلك النفقات التي حددها المرسوم و التي تخص الدراسات المتصلة بالابتكار[x].

2.4. الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي (FNRSDT): يعبر قرار إصدار قانون يتضمن نشاط البحث العلمي و التطوير التكنولوجي (08-05) المتعلق بالبرنامج الخماسي للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي) عن مدى اهتمام الجزائر بالبحث و التطوير و عن سعيها لإنجاح سياسة تنمية الاقتصاد الوطني بكل جوانبه (بما في ذلك رفع الصادرات)، و ذلك من خلال الارتكاز على العلم و التكنولوجيا. و من أجل تنفيذ هذه التوجهات السياسية على أرض الواقع، فقد تبنت الدولة تمويل عملية البحث و التطوير و ذلك من خلال إنشاء الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي (FNRSDT)[xi]. و يعتبر الوزير المكلف بالبحث العلمي هو الآمر بالصرف لهذا الحساب. و يمكن اعتبار هذا الصندوق من وسائل دعم الابتكار لأنه يتولى النفقات المرتبطة بتنمية البحث العلمي و التكنولوجي و تثمينه.

DGRSDT (المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي): مكلفة بتطبيق كافة أحكام القانون 08- 05[xii] ، لتمويل البرنامج الخماسي. إن تمويل البحث العلمي و التطوير التكنولوجي للفترة 2008-2012 كان مرتبطا بالأهداف العلمية، و قد قدر ب: 100 مليار دينار. بالإضافة إلى هذين الصندوقين، يمكن اعتبار صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كوسيلة لتمويل المؤسسات المبتكرة على اعتبار أن هذا الأخير(FGAR)[xiii] يهدف إلى تسهيل وصول حاملي المشاريع إلى التمويلات البنكية على المدى المتوسط بغرض خلق مؤسسات جديدة أو توسعية.

و خلاصة القول أنه توجد إرادة سياسية تسعى لتبني أهم ركيزة لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية؛ من أجل تمكينها من الظهور على الساحة الدولية، و إخراجها من من الجمود و التدهور الذي تتخبط فيه و هذا ما سنسلط عليه الضوء في المحور التالي.

ثانيا: الصادرات في الجزائر : الوضع الراهن و استراتيجيات التطوير:يعتبر التصدير من أهم سمات المظهر الاقتصادي الحالي، إذ أن معظم اقتصاديات بلدان العالم و خاصة المتطورة منها، تعتمد عليه بصفة

كبيرة لتمويل احتياجاتها التنموية، فهو مصدر لجلب الموارد المالية، لذلك تخصص له إمكانات مادية لتسهيل عملية التصدير.

1. مفهوم التصدير:

1.1.على المستوى الدولي : هو وسيلة من الوسائل المستعملة لمواجهة المنافسة و تحقيق الرفاهية و عامل لاقتحام الأسواق الخارجية، و التحكم في تقنياته يؤدي إلى توطيد العلاقات الاقتصادية و الخارجية لدولة ما.

2.1. التصدير على المستوى الوطني: تعبر عملية التصدير عن تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة ما إلى الدول التي تعاني نقصا في الإنتاج. أما في الجزائر فتعرفه هيئة الجمارك: "هو عملية مرور السلع و الخدمات من الحدود الإقليمية باتجاه باقي العالم الخارجي".

في حين يعتبر المحاسبون الوطنيون عملية التصدير على أنها[xiv]:" تلك العملية التي ترمي أو تتم من خلالها تحويل السلع و الخدمات بصفة نهائية من قبل الأعوان المقيمين إلى الأعوان غير المقيمين".

2. تطور الصادرات الجزائرية و خصائصها

1.2. تطور الصادرات الجزائرية:إن الدولة في سعي مستمر لتقليص التبعية شبه الكلية لقطاع المحروقات، و رغم كل الجهود المبذولة لم تتمكن من ذلك بعد، و هو ما يتضح من الجدول و المنحنى البياني التاليين:

الجدول (1): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات خارج قطاع المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1524	2002	1514
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55529	69935	54540
مجموع الصادرات	45036	54614	60163	79298	45194	57053	71937	56054
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	34080
الميزان التجاري	24988	33158	32532	39819	5900	16580	24690	21974
معدل التغطية	125%	155%	118%	101%	15%	41%	52%	64%

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لترقية الصادرات(algex)

الشكل(1): مقارنة الصادرات خارج قطاع المحروقات بصادرات المحروقات

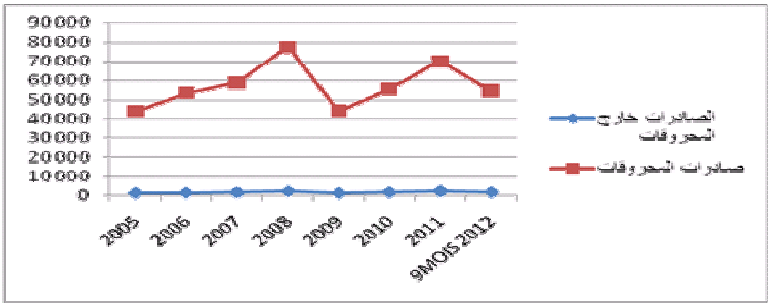

المصدر: تم إعداده اعتمادا على الجدول (1)

بناء على معطيات الجدول أعلاه، و انطلاقا من المنحى البياني المعبر عنه فإن الحكومات المتعاقبة منذ 1996 على الرغم من مساعيها لم تتمكن من تحقيق عائد خارج قطاع المحروقات يصل إلى 2 مليار دولار(السقف المحدد آنذاك). و قد كشفت مصالح الجمارك على أن الجزائر حققت فائضا في الميزان التجاري قدره: 24.26 مليار دولار خلال 11 شهر من 2012، و بلغت الصادرات خارج المحروقات 1.96 مليار دولار أي 2.9% من الحجم الإجمالي للصادرات. هذا و تتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات في المواد نصف المصنعة ب: 1.66مليار دولار، و المواد الغذائية 313 مليون دولار، و المواد الخام 167مليون دولار(مصالح الجمارك، سنة 2012).

الشكل(2): تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات حسب المجموعات

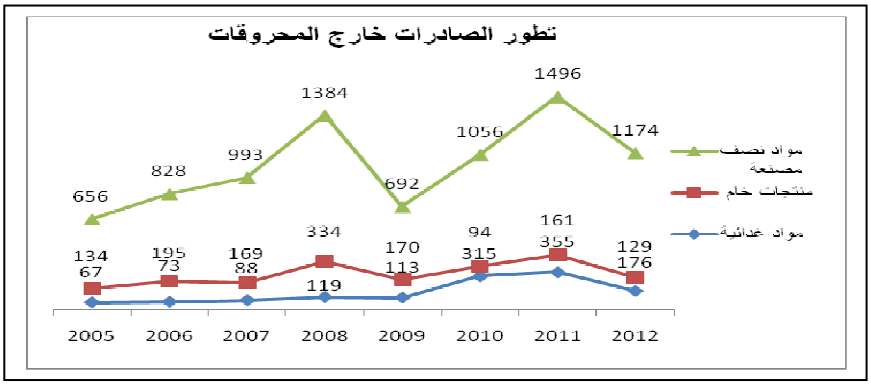

المصدر: إحصائيات وكالة ألجكس لترقية الصادرات

إن أهم ملاحظة يمكن استخراجها بناء على الإحصائيات المتعلقة ب: 9 أشهرا الأولى من سنة 2012 هي أن سونا طراك هي أول مصدر خارج المحروقات بنسبة قدرت: 52.64%، تليها : فيرسيال (fertial) و على هذا الأساس فإن الصادرات الفعلية من مواد التجهيز أو المواد نصف مصنعة تظل جد هامشية مما يكشف عن عجز كبير في النسيج الصناعي الجزائري والجدول أعلاه مع المنحى البياني يوضحان تطور الصادرات خارج المحروقات تبعا لمجموعات السلع. و انطلاقا من التمثيل البياني، يتضح لنا أن المواد

الغذائية و المنتجات الخام و المنتجات نصف المصنعة قد عرفت انتعاشا و ذلك على الرغم من تواضع النسب المحققة. أما المواد الأخرى مثل السلع الاستهلاكية غير الغذائية فقد استمرت في الانخفاض. و الوضع نفسه بالنسبة لمواد التجهيز الصناعية.

2.2. خصائص الصادرات الجزائرية: انطلاقا من التحليل السابق يمكن استخلاص الخصائص التالية:

- عدد محدود من المنتجات المصدرة(عدم التنوع في سلة الصادرات)؛
- محدودية الفاعلين الاقتصاديين المصدرين(نقص فادح في المؤسسات المصدرة)؛
- انخفاض العوائد المحققة من الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- عدد محدود من الدول المصدر إليها؛
- ضعف إن لم نقل انعدام التصدير للدول العربية؛
- التصدير موجود بصفة أكبر نحو دول حوض المتوسط؛
- من خصائص التصدير أنه لا يستفيد من فرص التقارب الثقافي؛
- و كذلك لا يستفيد من فرص التقارب الجغرافي.

3. جهود ترقية الصادرات في الجزائر: يمكن القول أنها تلك الإجراءات التشجيعية للحكومة الجزائرية في مجال الصادرات، فتأطير و ترقية التجارة الخارجية كان من أولويات الدولة الجزائرية، ومن ضمن إجراءات الحكومة الجزائرية في مجال تنمية الصادرات مايلي:

1.3. الإطار التأميني و التمويلي: تم إنشاء نظام جديد لتأمين **و** ضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات cagex حيث يتم تامين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية و غير التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية...[xv]

و في الجانب التمويلي يتم تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير. كما أن الدولة أولت أهمية خاصة للصادرات و ذلك من خلال **الصندوق الخاص بترقية الصادرات(FNPE)** الذي تم تأسيسه بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية و تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات. و هناك خمسة مجالات مقررة لهذا النوع من الإعانات(أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية، التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج، تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع بالموانئ الجزائرية و الموجهة للتصدير...).

2.3. الإطار المؤسسي والتنظيمي : تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI، و الشركة الجزائرية للأسواق والمعارض SAFEX، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الصادرات ALGEX، و هذا سنة 1996 تحت اسم الديوان الجزائري للتجارة الخارجية PROMEX الذي تغيرت تسميته سنة 2004 إلى ALGEX كما سبق الذكر. **و** تعتبر هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري و تملك

شخصية معنوية و استقلالا ماليا[xvi]. و يتمثل الهدف الأساسي لهذه الوكالة في وضع إستراتيجية لترقية الاستثمارات خارج مجال المحروقات و تنفيذها بعد تبنيها من طرف الهيئة المعنية، وبناء على هذا فإنه من المفترض أن يكون لهذه الأخيرة فروعا على مستوى كافة التراب الوطني.

في الحقيقة كل الخصائص السلبية للصادرات الجزائرية، إنما هي نتيجة لضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية و عدم قدرة النسيج الصناعي خارج المحروقات على تحقيق اقتصاد وفرات. و ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات ناجم عن ضعف قدرتها الابتكارية: و سنحاول في المحور الموالي إبراز دور سياسة الابتكار في الجزائر في ترقية الصادرات.

ثالثا. تحليل أثر الابتكار على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر:يهدف هذا المحور إلى إبراز الدور الذي تلعبه عملية الابتكار في التأثير على الصادرات، و ذلك من خلال المقارنة بين تطور حجم الصادرات و تغيرات بعض مؤشرات الابتكار.

1. براءات الاختراع:كما سبق و اشرنا في المحور السابق، فان الصادرات خارج المحروقات في الجزائر تتسم بالضعف الشديد من ناحية الحجم و مستوى التقنية. إلا أن عدم التأثير الإيجابي لبراءات الاختراع في الصادرات لا يرجع إلى عدم أهمية هذه الأخيرة، بل يعود إلى ضعف عدد براءات الاختراع المودعة لدى مكتب الملكية الصناعية في الجزائر، و قد يعود ذلك للأسباب التالية:

- الانخفاض الشديد لعدد الابتكارات الفردية أو تلك التي تحدث في المؤسسات لغياب عنصر التحفيز؛
- ضعف الثقة من جانب المبتكرين في الجهات المعنية بالملكية الفكرية (inapi)، أو ضعف الثقة في النظام الوطني للملكية الفكرية، مما يؤدي إلى ضعف اللجوء إلى إيداع براءات الاختراع كما هو مبين في الشكل(3)؛
- تعمد الاحتفاظ بالسر المهني من أجل تجنب المنافسة؛ بحيث هناك مجموعة من المنظمات تتبع هذا الأسلوب خلال مرحلة معينة و بالتالي تعمد إلى عدم التصريح بابتكاراتها.

الشكل(3): تطور عدد براءات الاختراع في الجزائر

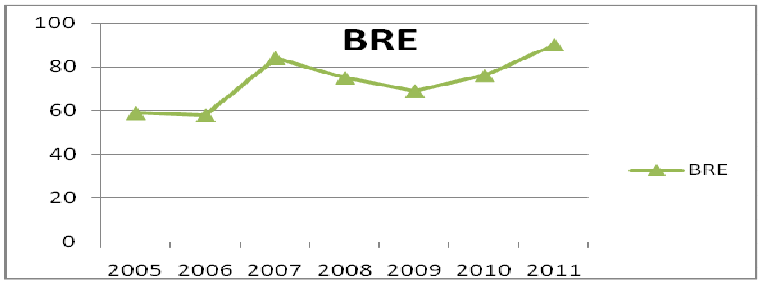

المصدر: **تم إعداده اعتمادا على إحصائيات INAPI**

إن النقص في عدد براءات الاختراع في الجزائر يعبر عن انخفاض مستوى الابتكار، و هذا ما يؤدي إلى النقص في المنتجات الجديدة أو المحسنة و كذا النقص في أساليب الإنتاج الجديدة؛ و يتأكد ذلك من هيكل الصادرات الجزائرية؛ حيث يطغى عليه المنتجات 2/1 المصنعة و المواد الخام كما ورد في المحور السابق. و يمكننا تفسير انخفاض تنافسية النسيج الصناعي الجزائري خارج قطاع المحروقات بانخفاض مستوى الابتكار في الاقتصاد الجزائري. مما أحدث ضعفا شديدا في حجم الصادرات خارج المحروقات و انعكس سلبا على إيراداتها.

2. نفقات البحث و التطوير:بالنسبة للبحث و التطوير: توجد علاقة طردية تثبت تأثير نفقات R&D على الصادرات، إلا أن الإنفاق على البحث و التطوير في الجزائر ضئيل جدا و هذا ما يقلل من أهميته في رفع مستوى الابتكار و بالتالي انخفاض مستويات التصدير.

و استنادا إلى الدراسة التي قمنا بها يمكننا تفسير انخفاض نفقات البحث و التطوير و عدم قدرتها على دعم الصادرات بما يلي:

- نقص الباحثين(التي يمكن تفسيرها بهجرة المؤهلين أو عدم استغلالهم)، و نقص الدراسات العلمية ذات القيمة الاقتصادية فأغلبية الأبحاث المنجزة أكاديمية؛
- انخفاض عدد مخابر البحث في جميع المجالات؛
- انخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمي إذ أنها لم تبلغ حتى 1% من الناتج الداخلي الخام(PIB)بعد، و هي نسبة ضئيلة جداّ؛
- المبالغ المخصصة للبحث و التطوير غير مستغلة بشكل فعال و ذلك نظرا لنقص التنسيق بين قطاع البحث العلمي و قطاع الصناعة؛
- عدم فعالية الإنفاق على البحث العلمي لغياب تحويل التكنولوجيا؛ و المقصود هنا ليس التحويل الخارجي أو الدولي إنما التحويل من مراكز البحث و المخابر إلى المصانع حيث يتم تطبيقها و الاستفادة منها. و بالتالي فهذا قلل من التنافسية الصناعية و بالتبعية قلت الصادرات الجزائرية و ضعفت نوعيتها.

و ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد كذلك هو أن المبالغ المودعة في حساب التخصيص الخاص **رقم 302-082** غير مستغلة بصفة كلية نظرا لنقص الهياكل الضرورية لذلك.

كما أن النسبة المصروفة من الاعتماد المخصص ضمن المخطط الخماسي للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي(2008-2012) تقدر بحوالي 30 % فقط.

الشكل (4): تطور الصادرات خارج المحروقات و نفقات البحث و التطوير في الجزائر

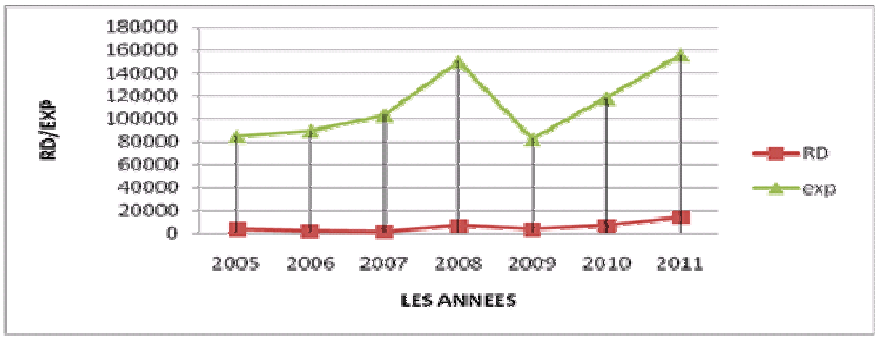

المصدر: تم إعداده اعتمادا على إحصائيات DJRSDT و ONS

انطلاقا مما سبق نجد أن هناك علاقة بين الابتكار و نمو الصادرات؛ حيث أن الاهتمام بالبحث و التطوير من خلال رفع الإنفاق عليه من شأنه أن يرفع من حجم التصدير، كما أن غياب هذا الأخير أو ضعفه يؤثر سلبا على حجم الصادرات و من ثم على عائدها. نفس الشيء بالنسبة لبراءات الاختراع فندرتها تنعكس سلبا على حجم الصادرات و عائدها. لأن على أساس القدرة الابتكارية تزيد أو تضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية في الأسواق الدولية.

الخاتمة: إن هذا البحث سمح لنا بتحليل اثر الابتكار على نمو الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات؛ و قد استخدمنا في ذلك عدد براءات الاختراع و الإنفاق على البحث العلمي و التطوير كمؤشرات للابتكار في الجزائر لتوفر البيانات الضرورية للتحليل. و من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج و اقتراح مجموعة من الحلول لتفعيل دور الابتكار.

- **نتائج الدراسة:** إن ما يمكن ملاحظته باختصار شديد هو غياب سياسة إستراتيجية وطنية واضحة لتطوير الابتكار في الجزائر، الأمر الذي ترتب عنه عدم تفعيل نظام وطني للابتكار. و يمكن توزيع عوائق الابتكار في العناصر التالية:

- قلة النصوص التشريعية و القانونية المتعلقة بالابتكار(هناك مشروع قانون يتعلق بترقية و دعم الابتكار في الصناعة)؛
- غياب قانون يتعلق بوضعية الباحث (هناك مشروع قانون يتعلق بالباحث بادرت به وزارة التعليم العالي و البحث العلمي)؛
- غياب الهياكل المختصة بنقل و توزيع الابتكار(مثل: مراكز التكنولوجيا و الابتكار...)؛
- ضعف الاتصال بين الجامعة و مراكز البحث من جهة و الشركات الصناعية من جهة أخرى؛
- انعدام حركية و تفاعل الباحثين؛
- نقص الكفاءات العلمية و التكنولوجية؛
- انعدام الهيئات الداعمة و المساعدة ماليا لنشاطي الابتكار و الاختراع(بنوك، وكالات، صناديق، مؤسسات، شركات رأس مال مخاطر...)، هنا مثلا تبرز فكرة غياب التشجيع للشباب المبتكرين؛

- غياب نظام جبائي محفز للبحث العلمي و التطوير و الابتكار؛
- غياب شبه كلي لدعم المالي للابتكار كالاعتمادات المحفزة، و كذلك غياب شبه تام لرأس المال المخاطر؛
- إهمال البحث و التطوير في ميزانيات المنشآت الصناعية.

كل هذه العراقيل أدت إلى :ضعف الابتكارات و الإبداعات؛

- تدني الوضعية التكنولوجية استنادا إلى تدني عدد براءات الاختراع المسجلة على مستوى مكاتب الملكية الصناعية؛
- ضعف الإنتاج العلمي و التكنولوجي لمخابر و مراكز البحث فيما يخص المؤلفات العلمية؛
- قلة عدد الحاضنات التكنولوجية؛
- قلة أو غياب الأجهزة المتخصصة في ترويج و تثمين و استثمار نتائج البحث.

➢ **الإجراءات المقترحة لتجاوز عوائق الابتكار في الجزائر:**

- استغلال الطاقات البشرية و تنميتها؛
- وضع إستراتيجية شاملة لدعم الابتكار، و متابعة تنفيذ هذه الإستراتيجية بالتنسيق مع الوزارات المعنية؛
- إنشاء شبكات تسمح بالتواصل بين المؤسسات المختلفة ذات العلاقة بالبحث و التطوير و الابتكار(الجامعات، الشركات الصغيرة و المتوسطة، مراكز البحث و التطوير...)؛
- العمل على رفع المخصصات المالية في ميزانيات المنشآت و الموجهة للبحث العلمي و الابتكار في المجالات الصناعية؛
- تخفيض الضرائب على الأجهزة و المواد المخصصة للبحث و التطوير؛
- خلق الأقطاب التكنولوجية؛
- دعوة المستثمرين لتبني و دعم المشاريع القائمة على الأبحاث و المبتكرات؛
- إنشاء صناديق الاستثمار و مرافقتها بقوانين؛
- نشر التوعية حول أهمية النشاط الابتكاري في جميع الأوساط؛
- وضع تحفيزات مالية للمخترعين و المبتكرين حتى يتمكنوا من التوصل إلى منتجات جديدة أو طرائق إنتاج جديدة من شأنها أن تساهم في دفع النشاط التصديري من خلال إما تصدير منتجات جديدة غير متوفرة في السوق أو تحسين الجودة و رفع الإنتاجية من خلال استعمال طرق الإنتاج الجديدة و كل هذا من شأنه أن يزيد في إيرادات الصادرات؛
- تنظيم سوق الابتكارات بين المبتكرين و المستثمرين (من أجل تجنب مشاكل سرقة براءات الاختراع...)؛

- تقريب البحث العلمي من الصناعة عن طريق إنشاء شبكات بحث و ابتكار تكنولوجية تضم فرق بحث جامعية و أخرى تابعة للشركات الصناعية من أجل رفع تنافسية منتجات هذه الأخيرة في الأسواق الدولية؛
- خلق الحاضنات (مثل التي بالحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله فهي تحتوي على حاضنة).

المراجع و الهوامش:

[i]– أبو النصر، تنمية القدرات الابتكارية لدى الفرد والمنظمة، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002 ، ص، 90

[ii]– فريديريك م. شرر، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب على ابو عمشة، مكتبة العبيكة، 2002، ص 45

[iii]– المرجع السابق، ص ص، 45-46

[iv]– بيتر دراكر(1994)، الادراة للمستقبل: التسعينات و ما بعدها، ترجمة صليب بطرس، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، ص، 514

[v]- OECD, Eurostat, Oslo Manual, Guidelines For Collecting And Interpreting Innovation DATA, 3rd edition, 2005, p, 46

[vi]- "OCDE , " Définitions et convention de base pour la mesure de la recherche et du développement expérimental (R-D)" , Paris, 1994.

[vii]– حريم، حسين، السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص، 346.

[viii]- نجم، عبود نجم، إدارة الابتكار: المفاهيم والخصائص الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص، 348.

[ix]– باسردة، توفيق سريع، تكامل إدارة المعرفة والجودة الشاملة وأثره على الأداء، دراسة تطبيقية في شركات الصناعات الغذائية اليمنية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة دمشق، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم إدارة أعمال، 2006، ص: 130.

[x]– المرسوم التنفيذي رقم 12-314 ، المؤرخ في 03 شوال 1433 الموافق ل 21-08- 2012

[xi]– تم فتح هذا الحساب وفقا للمرسوم التنفيذي رقم: 95-177 المؤرخ في 25 محرم 1416 الموافق ل24 يونيو 1995.

[xii]– قانون 08-05، المؤرخ في 16 صفر 1429 الموافق ل 23 فبراير 2008 .

[xiii]– المرسوم التنفيذي رقم 373-2، 11 نوفمبر 2002. تطبيقا للقانون التوجيهي من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 18-01.

[xiv]– أقاسم قادة، عبد المجيد قدي، الوجيز في المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002، ص27.

[xv]– عماري جمعي، قندوز طارق، "التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي و تنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على pme pmi ". الملتقى الدولي الرابع:المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية.

[xvi] – موقع وزارة التجارة **(www.mincommerce.gov.dz)**